

**مرسوم أميري رقم (١) لسنة ٢٠٠٨  
بشأن هيئة رأس الخيمة للمواصلات**

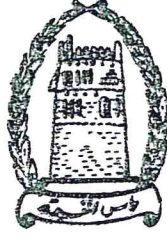
نحن صقر بن محمد بن سالم القاسمي حاكم إمارة رأس الخيمة وملحقاتها  
بعد الإطلاع على المرسوم الأميري رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٧ بشأن هيئة رأس الخيمة للمواصلات  
وبناء على ما عرضه علينا ولي العهد ونائب الحاكم  
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة  
فقد رسمنا بما هو آت :-

**مادة (١)** في تطبيق هذا المرسوم يقصد بالكلمات والعبارات التالية، المعاني الموضحة قرين كل منها،  
مالم يقتض النص خلاف ذلك :-

الحاكم : صاحب السمو حاكم إمارة رأس الخيمة أو من ينوب عنه.  
الحكومة : حكومة رأس الخيمة.  
الإمارة : إمارة رأس الخيمة.  
الهيئة : هيئة رأس الخيمة للمواصلات.  
المجلس : مجلس إدارة الهيئة.  
الرئيس : رئيس المجلس  
المدير العام : مدير عام الهيئة.  
وسائل النقل : المركبات الصغيرة والحافلات المخصصة لنقل الركاب بالأجرة  
وتشمل أي وسيلة نقل أخرى يقرها مجلس الإدارة.

**مادة (٢)** تنشأ بموجب هذا المرسوم هيئة عامة تسمى " هيئة رأس الخيمة للمواصلات " وتكون لها  
شخصية اعتبارية وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وتمارس أعمالها في مجال النقل  
والمواصلات على اسس تجارية وتعود ملكيتها للحكومة.





مادة (٣) يكون مقر الهيئة الرئيسي مدينة رأس الخيمة.

مادة (٤) تمتلك الهيئة المواقع والعقارات الممنوحة لها من قبل حكومة رأس الخيمة.

مادة (٥) أهداف الهيئة :-

- ١- توفير وتطوير وتنظيم ورقابة قطاع المواصلات ونقل الركاب داخل الإمارة ومن الإمارة إلى خارجها.
- ٢- القيام بكافة الأعمال أو ممارسة جميع الأنشطة المتعلقة بالمواصلات من نقل داخل وخارج الدولة.
- ٣- الاستثمار في مختلف الأوجه التي يقرها مجلس الإدارة و المرتبطة بأغراض الهيئة بما في ذلك الموجودات والممتلكات والرهن.
- ٤- اقتراح الأنظمة والتشريعات الخاصة بالنقل والمواصلات.
- ٥- وضع الضوابط وشروط الترخيص لمكاتب تأجير المركبات فيما يخص المركبات المستأجرة.
- ٦- وضع الضوابط والشروط الخاصة بجهازية حافلات نقل الركاب العاملة بالمدارس الخاصة وشركات المقاولات.. الخ، ووضع ضوابط ترخيصها.

مادة (٦) وسائل الهيئة لتحقيق أهدافها :-

١. شراء و امتلاك و استئجار جميع وسائل النقل اللازمة لأعمالها.
٢. شراء و امتلاك و استئجار العقارات و المنقولات التي تحتاجها لتحقيق أغراضها.
٣. إنشاء و امتلاك و استئجار و تجهيز الورش اللازمة لصيانة و تصليح وسائل النقل الخاصة بالهيئة أو الغير و شراء المعدات و الأدوات و قطع الغيار اللازمة.
٤. إقامة و استئجار و تملك محطات الوقود اللازمة لتزويد وسائل النقل التابعة لها أو الغير بالمحروقات.
٥. المساهمة و المشاركة مع شركات أو هيئات في نفس مجال العمل أو أي مجالات أخرى.
٦. تأجير المركبات بكافة أنواعها (مع / أو بدون) سائقين.





٧. تقديم خدمات التوظيف و التدريب في مجال النقل البري للركاب و خدمة العملاء.
٨. وضع ملصقات و إعلانات على مركباتها على الهيكل الخارجي و الداخلي و كذلك في نطاق مقارها ومحطات الانتظار ونقل الركاب التابعة لها و عرض أفلام إعلانية داخل مركباتها و مراكز الخدمات.
٩. توظيف سائقين لتوفير خدمة الانتقال والمواصلات بالمركبات أو بمرافق وبدون مرافق.
١٠. إصدار و تجديد و إلغاء تصاريح المؤسسات والشركات والأفراد التي تود العمل في الإمارة والتي تدخل ضمن اختصاصات وصلاحيات الهيئة بالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى.
١١. إصدار و تجديد و إلغاء تصاريح مزاولي المهنة للسائقين بمختلف الأنشطة التي تدخل في نطاق اختصاص الهيئة.
١٢. القيام بأي أعمال أخرى تقتضيها مصلحة الهيئة لتحقيق أهدافها.

**تشكيل المجلس:**

مادة (٧)

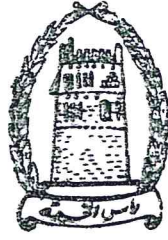
أ. يشكل المجلس بحيث لا يقل عدد أعضائه عن أربعة ولا يزيد على ستة أشخاص بما فيهم رئيس المجلس ويصدر بتعيينهم مرسوم أميري.

**مهام وصلاحيات المجلس:-**

ب-

١. يتولى المجلس إدارة الهيئة وتسيير أعمالها والإشراف على شؤونها ورسم السياسة العامة لها والعمل على تحقيق أغراضها، ويعين المجلس مديراً عاماً لتنفيذ سياساته.
٢. وضع السياسات العامة والأنظمة واللوائح للهيئة و الرقابة عليها بالتنسيق مع الجهات الأخرى صاحبة العلاقة.





٣. وضع وإصدار الأنظمة وحق الامتياز المتعلق بأنشطة نقل الركاب داخل الإمارة ومنها إلى إمارات أخرى، وكذلك نظام منح حق الامتياز وتحديد القواعد والشروط والضوابط لممارستها، وتحديد الرسوم والغرامات المترتبة على مخالفتها وفقاً لأحكام هذا المرسوم.
٤. اعتماد مشروع الموازنة التقديرية السنوية.
٥. الاقتراض و التمويل من جهات التمويل لتنفيذ أغراض الهيئة.
٦. إصدار الأنظمة والأدلة المتعلقة بتنظيم العمل في النواحي الإدارية والمالية والفنية والموارد البشرية والهيكلة التنظيمية للهيئة والإشراف على تنفيذها.
٧. إبرام العقود والاتفاقيات مع الغير وتفويض من ينوب عنه بذلك.
٨. التعاقد والاستعانة بأي جهات خارجية لوضع الدراسات وتنفيذ أعمالها تحقيقاً لأهداف الهيئة.
٩. تحديد تعرفه نقل الركاب في وسائل النقل الجماعي وخدمات مركبات الأجرة داخل الإمارة ومنها الى خارج الإمارة وبالعكس.
١٠. تحديد المصارف والمؤسسات المالية التي تودع فيها أموال الهيئة وتستثمر فيها والمتعامل معها معاملات مالية.
١١. تعيين مدققي حسابات من خارج الهيئة وتحديد أتعابهم.
١٢. تشكيل لجان فرعية دائمة أو مؤقتة من أعضاء المجلس أو من خارجه لدراسة أو متابعة الأمور التي تعهد إليهم.
١٣. إقرار الحسابات الختامية.





## ج- يتكون مجلس الإدارة الأول على النحو التالي :-

- |               |                                    |
|---------------|------------------------------------|
| رئيساً        | ١- السيد / ناصر سالم عبيد مردد     |
| نائباً للرئيس | ٢- السيد / يوسف محمد إسماعيل       |
| عضوا          | ٣- السيد / عبدالله سلطان الصباغ    |
| عضوا          | ٤- السيد / سيف حمد قضيب الزعابي    |
| عضوا          | ٥- السيد / هاشم أحمد سعيد المنصوري |
| عضوا          | ٦- السيد / محمد علي الشهران        |

مادة (٨) يعهد إلى المجلس تحديد المواعيد الملائمة ووضع اللوائح التنظيمية والآليات الخاصة بسحب مركبات الأجرة وإلغاء تراخيص مزاولة المهنة الممنوحة لها من قبل الجهة المعنية بترخيص المركبات بعد وضع الضوابط والشروط اللازمة لتقييم أوضاع مالكيها من المواطنين وتحديد المستحقين الفعليين للمقابل المادي الذي يصرف لهم على أساس شهري و/أو على أساس مبلغ مقطوع يسدد مرة واحدة لصاحب الرقم الذي تقوم الهيئة بسحبه.

مادة (٩) يجتمع المجلس بناء على دعوة من الرئيس أو من ينوب عنه (مرة واحدة) كل شهر، و في جميع الأحوال يجوز الدعوة للاجتماع خلاف ذلك من قبل الرئيس أو نائبه إذا اقتضت الضرورة ذلك.

مادة (١٠) مدة المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد، كما يجوز للحاكم حل المجلس أو استبداله أو استبدال بعض أعضائه وإعادة تشكيله.

مادة (١١) يصرف مكافأة سنوية مقطوعة لرئيس واعضاء المجلس يقرر مقدارها سمو ولي العهد ونائب الحاكم.





**مادة (١٢)** لا يجوز لأحد أعضاء المجلس أو لأحد أقرابه حتى الدرجة الرابعة أن تكون له مصلحة خاصة مباشرة أو غير مباشرة بأعمال الهيئة، كما لا يجوز أن تكون لأحد من الأعضاء مصالح تتعارض مع أهداف الهيئة.

**مادة (١٣)** تصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء و في حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس أو نائبه في حالة غيابه.

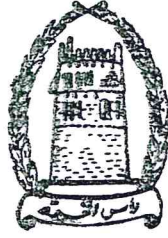
**مادة (١٤)** رأس مال الهيئة ( ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ) فقط عشرة ملايين درهم، ويدفع كاملاً من قبل الحكومة، ويجوز أن يتم دفعه من خلال صافي الأرباح المتحققة سنوياً والمستحقة للحكومة وذلك حين الوفاء بكامل رأس المال، ويجوز زيادة رأس المال بقرار من الحاكم.

**مادة (١٥)** تتكون موارد الهيئة المالية من:

- أ- الدعم الحكومي.
- ب- الإيرادات الذاتية للهيئة.
- ج- إيرادات الإعلانات.
- د- ريع استثمار أموال وممتلكات وموجودات الهيئة.
- هـ- الرسوم المقررة.
- و- الغرامات المالية.
- ز- أية موارد أخرى يوافق عليها المجلس.

**مادة (١٦)** تعتبر أموال الهيئة أموالاً عامة وتعفى من الرقابة المسبقة ومن جميع الضرائب والرسوم بكافة أشكالها وأنواعها سواء كانت بلدية أو حكومية أو غير ذلك، كما تعفى من الرسوم الجمركية على جميع مستورداتها.





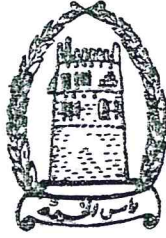
**مادة (١٧)** تتبع الهيئة في تنظيم حساباتها وسجلاتها أصول و قواعد النظم المحاسبية التجارية، وتبدأ سنتها المالية في اليوم الأول من يناير وتنتهي في الحادي والثلاثين من ديسمبر كل عام، على أن تبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ ممارسة الهيئة لأعمالها وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من ديسمبر في العام التالي .

**مادة (١٨)** تحدد الأرباح الصافية لإيرادات الهيئة عن كل سنة مالية وذلك بعد خصم جميع النفقات الجارية والتكاليف وفقا للقواعد المحاسبية التجارية وتقتطع من صافي أرباح الهيئة الاحتياطات التالية :-

- ١- (١٠%) لتكوين احتياطي قانوني ويستمر الاقتطاع إلى أن يبلغ هذا الاحتياطي (٥٠%) من رأس المال، ويعاد الاقتطاع كلما نقص الاحتياطي القانوني عن هذا المعدل.
  - ٢- (١٠%) لتكوين احتياطي عام لأغراض التطوير والاستثمار والتوسع في الأنشطة مستقبلا على ان لا يتجاوز مجموعه (٥٠%) من رأس المال، على ان يعاد الاقتطاع كلما نقص الاحتياطي العام عن هذا المعدل.
  - ٣- أية احتياطات أخرى يقررها المجلس ولمواجهة التوسعات في الخدمات وتطويرها وذلك بعد عرضها واعتمادها من الحكومة .
- ويؤول الى الحكومة صافي ارباح الهيئة بعد اقتطاع الاحتياطات المنصوص عليها في البنود السابقة وتغطية رأس المال بالكامل.

**مادة (١٩)** ترفع الموازنة التقديرية إلى مجلس الإدارة في نهاية شهر فبراير من كل عام لإقرارها، ومن ثم ترفع إلى الحكومة للتصديق عليها، كما يجب ان ترفع الحسابات الختامية بعد اعتمادها من المجلس إلى الحكومة للتصديق عليها خلال (٤) شهور بحد أقصى من انتهاء السنة المالية .





مادة (٢٠) يعين مجلس الإدارة مديراً عاماً للهيئة يكون مسؤولاً أمام مجلس الإدارة و تكون

صلاحياته على النحو التالي :-

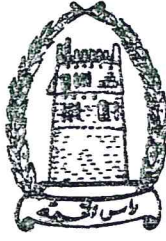
- إدارة الهيئة وتطوير العمل فيها.
- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة و السياسات العامة للهيئة.
- اقتراح الخطط العامة التي من شأنها تطوير العمل و تحقيق أغراض الهيئة.
- إعداد الموازنة التقديرية و الحسابات الختامية للهيئة و عرضها على المجلس لاعتمادها.
- الإشراف على موظفي الهيئة و مستخدميها.
- الإشراف على ممتلكات الهيئة من أموال منقولة أو غير منقولة.
- تمثيل الهيئة و التوقيع على العقود الخاصة بها حسب الصلاحيات التي يقررها المجلس.
- تنفيذ الاتفاقيات المبرمة بين الهيئة و غيرها.
- اقتراح تعرفه نقل الركاب المستخدمين لخدمات سيارات الأجرة و كذلك وسائل النقل الجماعي .
- اقتراح الأنظمة و التشريعات الخاصة بقطاع نقل الركاب و المواصلات بالإمارة.
- اقتراح الأنظمة و اللوائح المتعلقة بتنظيم العمل في النواحي الإدارية و المالية و الفنية و العملياته و الموارد البشرية و التنظيم المؤسسي للهيئة.
- أية صلاحيات يتم إقرارها من قبل مجلس الإدارة.

مادة (٢١) يشارك المدير العام في اجتماعات المجلس متى طلب منه ذلك دون أن يكون له صوت

معدود في اتخاذ القرارات.







مادة (٢٢) يكون للموظفين ( مراقبي الجودة وبعض الوظائف الأخرى ) الذين تعتمدهم الهيئة صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة للجرائم والأفعال المخالفة للأنظمة السارية فيما يتعلق بالغرامات المالية الموقعة على المنشآت المصرح لها وغير المصرح لها بمزاولة أنشطة الركاب من قبل الهيئة بالإضافة إلى الأفراد الذين يقومون بنقل الركاب خلافاً للترخيص والأفراد الذين يقومون بنقل الركاب بمركبات خصوصية، ولهم في سبيل ذلك الاستعانة بالجهات المختصة متى اقتضى الأمر ذلك .

مادة (٢٣) أ- يعتمد العمل بموجب جدول الرسوم رقم ١ وجدولي المخالفات رقم ٢ و ٣ المرفقة .  
ب- ويجوز للمجلس ان يقترح تعديل الجداول المرفقة .

مادة (٢٤) يمنح المجلس صلاحية تعديل النظام الأساسي المعتمد للهيئة وإجراء أية تعديلات عليه مستقبلاً متى اقتضت الظروف ذلك على ان يقترن بالموافقة الخطية لسمو ولي العهد ونائب الحاكم .

مادة (٢٥) يلغى المرسوم الاميري رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٧ بشأن هيئة رأس الخيمة للمواصلات على أن يستمر العمل بأحكام الأنظمة واللوائح والقرارات الصادرة بموجبه بما لا يتعارض وأحكام هذا المرسوم أو أي مرسوم لاحق .

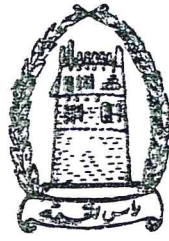
مادة (٢٦) يعمل المرسوم اعتباراً من تاريخ صدوره، ويلغى أي حكم يتعارض وأحكامه.

صقر بن محمد بن سالم القاسمي  
حاكم إمارة رأس الخيمة وملحقاتها



صدر عنا في هذا اليوم التاسع من شهر محرم لسنة ١٤٢٩ هـ

الموافق لليوم السابع عشر من شهر يناير لسنة ٢٠٠٨ م

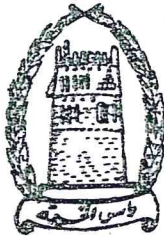


مرفق (١)

## جدول رسوم تراخيص السائقين و سيارات الأجرة ورسوم منح حق الامتياز

المدة	قيمة الرسم بالدرهم	نوع الرسم
مرة واحدة	٥٠	فحص السائقين
أول مرة و لمدة سنة واحدة	٢٠٠	إصدار تصريح مزاولة مهنة سائقي مركبات أجرة
سنة واحدة	١٠٠	تجديد تصريح مزاولة مهنة سائقي مركبات أجرة
المدة المتبقية لإنهاء التصريح	٥٠	إصدار تصريح مزاولة المهنة للسائقين بدل تالف / فاقد
سنويا	١٠٠	فحص جاهزية المركبة
سنويا	٥٠	فحص العداد
أول مرة	١٠٠٠	إصدار تصريح مركبة أجرة
سنة واحدة	٥٠٠	تجديد تصريح مركبة أجرة
سنة واحدة	١٠٠	البطاقة التعريفية ( ٣ نسخ)
عن كل يوم لكل سيارة مرخصة	١	رسم مراقبة الجودة
شهرياً عن كل لوحة	١٠٠٠	رسم تأجير اللوحات



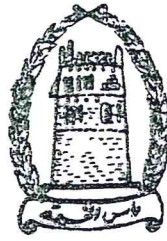


## جدول مخالفات الترخيص والامتياز

مرفق (٢)

#	نص المخالفة	قيمة الغرامة بالدرهم	التكرار	الإجراء الواجب اتخاذه
C1	تشغيل سائق قبل إصدار تصريح مزاوله المهنة له من قبل الطرف الأول	٢٥٠٠	٥٠٠٠	تصحیح اوضاع السائق بصورة فورية أو إنهاء خدماته والإخطار بتصحيح الوضع
C2	الامتناع عن فصل السائق في الحالات المرجحة لفصله	٣٠٠٠ مع إنهاء الخدمة		تصويب الوضع فوراً
C3	استخدام أية مركبة مخالفة للمواصفات المعتمدة	٥٠٠٠ عن كل مركبة مخالفه		تصويب الوضع فوراً
C4	عدم ترقيم المركبات تسلسلياً وفقاً للعدد المصرح به	١٠٠٠ عن كل مركبة مخالفه		يتوجب ترقيم المركبة خلال مدة لا تتجاوز يومين من تاريخ إشعار الجهة المخالفة بها
C5	التلاعب بالتسعييرة من قبل شركة الامتياز	١٠٠.٠٠٠	إنهاء الاتفاقية	
C6	التعدي على علامات الخدمة الخاصة بالهيئة أو استخدامها بدون موافقتها وخلافاً لأوجه استعمالها أو بإدخال أية تعديلات عليها ويشمل ذلك إضافة أية تعديلات أو زوائد أو ملصقات داخل المركبة أو خارجها بدون موافقة الهيئة.	٥٠٠٠ عن كل مركبة مخالفة		إزالة التعدي وتصويب الوضع فوراً
C7	عدم الالتزام بتثبيت الملصقات التعريفية داخل أو خارج المركبات المطلوبة من قبل الهيئة	١٠٠ عن كل مركبة مخالفة		تصويب الوضع فوراً
C8	التأخر في سداد الالتزامات المالية	غرامه تأخير ١٠% من قيمة المبلغ المستحق بعد مضي ٣٠ يوماً من تاريخ المخالفة وفي حالة تأخر السداد بعد مضي المدة تزداد نسبة المخالفة بواقع (١%) عن كل يوم تأخير.		تصويب الوضع فوراً
C9	بيع المواد الاستهلاكية داخل مركبات الأجرة	٢٠٠		تصويب الوضع فوراً
C10	إضافة أي ملصقات إعلانية بدون موافقة الهيئة	٥.٠٠٠ لكل مركبة مخالفة		تصويب الوضع فوراً
C11	عدم الالتزام بالتزود بالوقود من شركة البترول المعتمدة من الهيئة	١٠٠ درهم شهرياً لكل مركبة تطبق على جميع مركبات الاسطول		تصويب الوضع فوراً
C12	عدم الالتزام بإزالة علامات الخدمة بعد إخراج المركبة من الخدمة	٥٠٠ درهم لكل مركبة		تصويب الوضع فوراً
C13	عدم استبدال المقاعد التالفة	إنذار	٥٠٠	تصويب الوضع وتقديم ما يثبت ذلك إلى المؤسسة وإلا تم سحب المركبة من الخدمة
C14	مخالفة النظام التشغيلي المعتمد من الهيئة	٢٥.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	تصويب الوضع فوراً وإخطار المؤسسة بما يفيد التصويب تحت طائلة إلغاء الاتفاقية
C15	عدم الرد على الشكاوى المحولة من قبل الهيئة خلال المدة المحددة في كتابها المعني	١٠٠ درهم لكل حالة		تتخذ المؤسسة ما تراه مناسباً للحصول على رد فوري وضمنان عدم تكرار ذلك
C16	تحميل الركاب من غير الأماكن المصرح بها	٥٠٠ درهم لكل مخالفة		تصويب الوضع فوراً
C17	عدم فحص العداد لأول مرة	٥٠٠٠ درهم لكل حالة		إيقاف المركبة فوراً لحين الفحص
C18	التأخر في تسليم اللوحات بعد انتهاء الاتفاقية	١٠٠ يومياً عن كل سيارة		تصويب الوضع فوراً





## جدول المخالفات والجزاءات المالية المترتبة (بالنسبة للسائقين)

مرفق (3)

#	نص المخالفة	الغرامة والجزاء بالدرهم	النقاط	التكرار	ملاحظات
D1	عدم نظافة المركبة من الداخل والخارج	١٠٠	١	٢٠٠	
D2	الأكل أو الشرب أو التدخين أو النوم داخل المركبة	١٠٠	١	٢٠٠	
D3	عدم الالتزام بالزى الرسمي أو المظهر العام	١٠٠	٢	٢٠٠	
D4	إلقاء المخلفات أو البصق خارج المركبة	١٠٠	٣	٥٠٠	
D5	التبول في الأماكن الغير مخصصة لذلك	٣٠٠	٣	١٠٠٠	
D6	رفض التوقيع على المخالفة	١٠٠	١	٣٠٠	
D7	معاملة الزملاء في العمل بصورة غير لائقة	٢٠٠	٣	٥٠٠	
D8	معاملة الركاب والجمهور بصورة سيئة	١٠٠	٣	٢٠٠	
D9	التضارب بالأيدي (المشاجرة) أو الاعتداء البدني على الركاب أو الزملاء	إنهاء الخدمة			
D10	نقل مشروبات كحولية لأي غرض كان أو ثبوت تعاطي المشروبات الكحولية أو أي مواد ضارة بالعقل	إنهاء الخدمة			
D11	الإخلال بالأداب العامة	إنهاء الخدمة			
D12	جمع الركاب بالمناداة بما في ذلك آلة التنبيه (البوق)	١٠٠	٢	٢٠٠	
D13	التحدث بالهاتف بدون سماعة	١٠٠	١	٢٠٠	
D14	عدم تسليم المفقودات والاستيلاء عليها	إنهاء الخدمة			
D15	السماح للأطفال بالجلوس بالمقعد الأمامي	١٠٠	٢	٢٠٠	
D16	رفض توصيل الركاب	١٠٠	٢	٢٠٠	
D17	عدم التوقف لتحميل الركاب عند طلبهم	١٠٠	٢	٢٠٠	
D18	رفض تنفيذ طلبات الركاب المعقولة (الراديو ، المكيف ، النوافذ ، مساعدة الركاب في تحميل أو تنزيل الأمتعة	١٠٠	١	٢٠٠	
D19	تحميل الركاب دون انتظار الدور	١٠٠	٢	٢٠٠	
D20	حمل ركاب زيادة عن العدد المصرح به	١٠٠	٣	٢٠٠	
D21	عرقلة حركة السير	١٠٠	١	٢٠٠	
D22	التوقف لتحميل الركاب مع عدم مراعاة شروط السلامة (التوقف في منتصف الطريق)	٣٠٠	٣	١٠٠٠	
D23	القيادة بطيش وتهور أو بصورة تشكل خطراً على الجمهور	١٠٠٠	٣	إنهاء الخدمة	
D24	رفض انتظار الركاب	١٠٠	١	٢٠٠	
D25	تعمد إطالة الطريق بقصد زيادة الأجرة	١٠٠	٢	٢٠٠	
D26	عدم حمل رخصة القيادة	١٠٠	١	٢٠٠	
D27	القيادة برخصة قيادة منتهية	١٠٠	٣	٢٠٠	إيقافه عن العمل لحين تجديد الرخصة
D28	انتشار روائح كريهة داخل المركبة	١٠٠	١	٢٠٠	
D29	الإدعاء بعدم معرفة المواقع	٢٠٠	٢	٥٠٠	
D30	تقاضي عمولة من الفنادق	٣٠٠	٣	١٠٠٠	
D31	عدم تثبيت تصريح مزاوله المهنة على الصدر	١٠٠	١	٢٠٠	
D32	إدعاء السائق بعدم الحصول على تصريح مزاوله المهنة	٢٠٠	٣	٣٠٠	إيقافه عن العمل لحين صدور التصريح
D33	عدم التزام السائق بالمسار الأيمن من الطريق في حالة عدم وجود زبون في السيارة	١٠٠	١	٢٠٠	
D34	تقاضي أجرة زائدة عن قراءة العداد	١٠٠	٣	٢٠٠	
D35	العبث أو التلاعب بالعداد من قبل السائق	إنهاء خدمة			
D36	عدم تشغيل العداد	١٠٠٠	٥	إنهاء خدمة	
D37	تقاضي أجور تزيد أو تقل عن التكلفة المقررة (قراءة العداد)	٥٠٠	٥	إنهاء خدمة	
D38	السماح للغير بقيادة المركبة	إنهاء خدمة			
D39	التأخر في تسليم اللوحات بعد انتهاء التوقيف	١٠٠ درهم يومياً عن كل سيارة			

TRUE COPY  
طبقة الأصل

حكومة رأس الخيمة  
المستشار القانوني  
VISOR